ورقة بعنوان: "أوضاع المرأة المقدسية"

شباط- 2025

تقديم

يعد إعلان القدس عاصمة للمرأة العربية للعام 2025 حدثاً نوعياً يحمل في دلالته الاقرار العربي بالدور النضالي والتاريخي الذي تلعبه المرأة الفلسطينية عموماً والمرأة المقدسية على نحو خاص في مجابهة الاحتلال الاسرائيلي، وأن القدس حاضرة في الذهن العربي كعاصمة أبدية لدولة فلسطين، كما ويعد مناسبة تاريخية لتسليط الضوء على المرأة الفلسطينية في ظل الانتهاكات الاسرائيلية. وفي سياق الجهود التي تبذل لتنفيذ التزامها في تمثيل دولة فلسطين لترأس الدورة 44 في لجنة المرأة في الجامعة العربية، تطلق وزارة شؤون المرأة هذا التقرير بقيادة معالي الوزيرة الأخت منى الخليلي، حيث يسلط الضوء على أبرز الانتهاكات الاسرائيلية في مدينة القدس منذ أن قامت "اسرائيل" باحتلالها وضم الجزء الشرقي منها عنوة إلى الحدود التي رسمتها انذاك، وما ترتب عليه من نهب لآلاف الدونمات من الأراضي في الأحياء والبلدات المحيطة بها على نحو تدريجي وممنهج، وبناء جدار الفصل العنصري حول المدينة وتطويقها بحزام استيطاني لعزلها جغرافياً وسياسياً وادرايا عن بقية الضفة الغربية، في محاولة بائسة لفرض سياسة الأمر الواقع، وفي انتهاك صارخ لكافة المواثيق الدولية الحقوقية.

كما يسعى التقرير للإحاطة بالأوضاع القانونية والمعيشية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة المقدسية على ضوء هذه الانتهاكات التي تتعرض لها مدينة القدس بشكل يومي، حيث تعيش على أثرها المرأة المقدسية أوضاعاً انسانية ومعيشية صعبة والتي تصاعدت وتيريتها تزامناً مع جريمة الإبادة الجماعية الممارسة على قطاع غزة منذ السابع من اكتوبر 2023 وجنباً إلى جنب مع التصعيدات العسكرية في الضفة الغربية.

كما ويأتي هذا التقرير تقديراً للدور المحوري الذي تقوده المرأة المقدسية في مجابهة الحرب الديمغرافية الاسرائيلية، ومواجهة التحديات اليومية ومخططات التهويد التي تفرضها سياسات الاحتلال، بأسمى معاني الصمود والتشبث بالأرض وتدفع في سبيل ذلك تضحيات عديدة تعيش خلالها أنماطاً متعددة من القهر والتعسف، وتتذوق مرارة الفقد لأهلها، أو يهدم بيت ذكرياتها وتعايش النزوح قسراً أو تحرم من العيش في مدينتها وتستبعد عنها لمجرد اختيارها شريك حياتها خارج حدود ما تسمى "بلدية القدس" التي رسمتها "اسرائيل" عام 1967، وتثبت في كل مرة وعلى مدار العقود أنها متجذرة في أرضها غير مبالية بالسياسات الاسرائيلية الطاردة للشعب.

ملخص تنفيذي

تعاني المرأة المقدسية من تحديات معيشية وسياسية متزايدة نتيجة سياسات الاحتلال الإسرائيلي، حيث تواجه تهديدات مستمرة بالتهجير والتضييق في مختلف مجالات الحياة. ويبلغ عدد سكان محافظة القدس 507,781 نسمة، تشكل النساء 49% منهم، بينما يعيش حوالي 80 ألف مقدسي خلف جدار الفصل العنصري. ويستمر الاحتلال في تنفيذ انتهاكات ممنهجة، تشمل هدم المنازل، حيث تم تدمير أكثر من 5000 منزل منذ عام 1967، بالإضافة إلى مصادرة 35% من أراضي القدس الشرقية لصالح الاستيطان، وسحب الإقامات المقدسية، مما أدى إلى تجريد 14,500 مقدسي من حقوقهم القانونية وتشتيت العائلات عبر فرض قيود صارمة على لمّ الشمل. كما تعاني الأسيرات المقدسيات من ظروف اعتقال قاسية، حيث بلغ عددهن 12 أسيرة، بينهن طفلة محكومة بالسجن 12 عامًا.

إلى جانب هذه الانتهاكات، يواجه قطاع التعليم في القدس تحديات كبيرة، أبرزها محاولات الاحتلال تحريف المناهج الفلسطينية وفرض مناهج إسرائيلية، مما يؤثر سلباً على التحصيل الأكاديمي، إذ أن 32% من الطلاب المقدسيين لا يكملون تعليمهم الثانوي. كما تعاني الخدمات الصحية من قيود مالية وتضييق ممنهج، يؤثر على جودة الرعاية الطبية المقدمة، خاصة للنساء.

اقتصاديًا، تواجه المرأة المقدسية صعوبات كبيرة في الانخراط في سوق العمل، حيث لا تتجاوز نسبة مشاركتها 10.2%، بينما تعيش 72% من العائلات المقدسية تحت خط الفقر، ويعاني 81% من الأطفال من ظروف معيشية صعبة نتيجة السياسات التمييزية المفروضة. وفي مواجهة هذه التحديات، تبذل الحكومة الفلسطينية جهودًا لتعزيز صمود المقدسيين، من خلال تقديم الدعم المالي والقانوني، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتعزيز الاقتصاد المحلي، إلى جانب الحراك السياسي والدبلوماسي لمواجهة السياسات الإسرائيلية المجحفة. يبرز التقرير الدور المحوري الذي تلعبه المرأة المقدسية في مواجهة الاحتلال والحفاظ على الهوية الفلسطينية، ويؤكد على ضرورة تعزيز الجهود لدعمها وتمكينها في مختلف المجالات لمواصلة دورها في حماية النسيج الاجتماعي والوطني لمدينة القدس.

المحتويات:

تقديم.....2
ملخص تنفيذي.....3
القدس تحت الاحتلال الاسرائيلي.....5
الوضع القانوني لمدينة القدس.....7
الصورة الديمغرافية لمدينة القدس.....7
الإنتهاكات الاسرائيلة في مدينة القدس.....8
جدار الفصل العنصري – أداة تشويه جغرافيا القدس والصورة الديمغرافية لسكانها.....8
الإنتهاكات السياسية والقانونية.....11
سياسات الاستيطان وقضم الأراضي.....11
تقييد الحقوق المدنية وسحب الإقامات.....13
تشتيت العائلات المقدسية وحرمانها من لم الشمل.....14
هدم المنازل.....15
انتهاك حق المشاركة السياسية وتقييد حرية الرأي.....17
إغلاق المؤسسات المقدسية في القدس.....18
واقع الأسيرات المقدسيات.....19
واقع التعليم في القدس.....20
أثر السياسات الاسرائيلية على تعليم الفتيات المقدسيات.....21
واقع الخدمات الأساسية في مدينة القدس.....23
الأوضاع الصحية للمرأة المقدسية.....25
تداعيات حظر خدمات الأونروا في القدس على الأوضاع الصحية والتعليمية للنساء والفتيات.27
الأوضاع الاقتصادية في مدينة القدس.....28
أبرز مؤشرات سوق العمل.....28
الأثر الاقتصادي للإنتهاكات الاسرائيلية في مدينة القدس.....30
الأحوال المعيشية لسكان القدس.....31

مصادر الدخل للأسر المقدسية..... 32
المرأة المقدسية في سوق العمل الاسرائيلي..... 32
الإنتهاكات الدينية في مدينة القدس..... 34
توجهات الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة في تعزيز صمود القدس والمقدسيين..... 35
قائمة المصادر والمراجع..... 37

القدس تحت الاحتلال الاسرائيلي

لطالما كانت مدينة القدس حاضرة في الفكر الصهيوني ومطامعه للاستيلاء على المدينة، وقد وظّفت الحركة الصهيونية الرؤية التوراتية وصبغت انشطتها الاستعمارية بصبغة دينية لتحويل الوهم إلى حقيقة واللاتاريخ إلى تاريخ وشكّلت في المخيلة اليهودية أن فلسطين هي أرض الميعاد تطبيقا لمقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" وانطلقت منها كقاعدة لحشد اليهود من كافة بقاع الارض، وخلقت تصوراً خاصة بمدينة القدس طبع في أذهان اليهود بأن احتلالها عبر `إجلاء المدينة وتطهيرها من الأغيار(غير اليهود) هو تحرير لها، وأن الهدف الأعظم هو جعلها عاصمة لليهود وإقامة ما يعرف بالقدس الكبرى كنواة لأكبر مدينة يهودية في العالم.

خلال حرب 1948 بدأت الصهيونية تنفيذ أنشطتها الاستعمارية باعتبارها حركة استعمارية، متجاهلة قرار التقسيم رقم (181) الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 (بغض النظر عن مدى مشروعية هذا القرار) والذي دعا إلى أن تصبح مدينة القدس منطقة دولية، أخذت تشن المذابح بحق سكان الجزء الغربي من المدينة وطرد وتهجير ما يقارب 60 ألف فلسطيني واستولت على (84%) من الأراضي، فيما بقي الجزء الشرقي والبلدة القديمة تحت الحكم الأردني (11.48%)، وبقي 4.4% من المدينة مناطق الأمم المتحدة.

لم تكتفي الحركة الصهيونية بحدود خط الهدنة (الخط الاخضر) الذي على أثره قسّمت مدينة القدس آنذاك للقدس الشرقية والقدس الغربية،[1] والذي يتعارض مع مطامعها في الانتشار واحتلال المدنية بالكامل، ففي عام 1967 باشرت بمحاولاتها لبسط يد القوة والسيطرة على القدس الشرقية عبر سلسلة من الاجراءات، ففي السابع والعشرين من حزيران أصدرت أمراً ادارياً يقضي بضم القدس الشرقية سياسياً وإدارياً (حوالي سبع كيلومترات مربعة) إلى الجزء الغربي من المدينة، مخالفة بذلك القانون الدولي والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن بهذا الشأن[2]. وقد ترتب على هذا الضم الغاء القوانين الأردنية واغلاق المحاكم الشرعية والبنوك العربية وفرض مناهج التعليم الاسرائيلية في إقصاء تام لأي دور للسلطة العربية، ولم تتوقف الأمور عند هذا الحد، حيث شرعنت اسرائيل لنفسها نهب المزيد من أراضي الضفة الغربية بحوالي ضعفي ما كانت عليه قبل 1967 بهدف توسيع حدود ما تسمى بـ "بلدية القدس" إلى جانب بناء حزام استيطاني حول المدينة بمصادرة ألاف الدونمات بحجج واهية وإنشاء المستوطنات الاسرائيلية عليها. وفي عام 1989 وفي مساعي لفرض سلطة الأمر الواقع على الفلسطينيين والمجتمع الدولي أصدر الكنيست الاسرائيلي قراراً يعتبر القدس الموحدة عاصمة موحدة "لاسرائيل"، وانتهجت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة في سبيل ذلك كافة الاجراءات والسياسات لعزل المدينة جغرافياً وسياسياً واقتصادياً عن بقية الأرض الفلسطينية والتي لا تزال مستمرة على قدم وساق حتى اليوم لإحداث تحولات جيوديمغرافية لتقليص الوجود الفلسطيني في المدينة.

[1] القرار 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة،

[2] القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بهذا الشأن: (252)، (267)،(471)،(476) ،(478)

لا يمكن اعتبار مسألة القدس الغربية أمراً يمكن التسليم به وقبول الأمر الواقع، واعتبار أن ضم القدس الشرقية ما بعد 1967 هو المعضلة الوحيدة، فالقدس التي تبلغ مساحتها 125 كيلو مترا هي حق متجذر للفلسطينين والعاصمة الأبدية لهم.

الوضع القانوني لمدينة القدس

تؤكد قرارات الشرعية الدولية والمستندة إلى المعاهدات الدولية والقانون الدولي على عدم شرعية الاجراءات الاسرائيلية لتغيير طابع القدس العربية التاريخي والديمغرافي، ولا تعترف بقانون ضم "اسرائيل" للقدس، وتعتبر اجراءات تهويد المدينة وتغيير طابعها أو اعلانها عاصمة لاسرائيل هي اجراءات باطلة وغير شرعية.[3]

وفي سياق عدم الشرعية القانونية التي ترتكبها اسرائيل، ترتب على ضم الجزء الشرقي من مدينة القدس عنوة عام 1967، تصنيف سكانها على أنهم "مقيمون دائمون" وهو وضع يسمح لهم بالعيش والإقامة والعمل في "اسرائيل" دون الحاجة إلى تصاريح، وهذا التصنيف يستثني كل مقدسي له تاريخ عائلي في القدس ولد أو عاش خارجها خلال اجراء هذا التصنيف وحرم من العودة وأصبح في عداد "الغائبين".

الصورة الديمغرافية لمدينة القدس

بلغ عدد السكان المقدر في محافظة القدس 507,781 فرداً في نهاية العام 2024[4]، ويشمل هذا العدد سكان القرى والبلدات المحيطة بالقدس والتي عزلت جغرافياً عن المدينة على أثر جدار الضم والتوسع. يشكّلون ما نسبته 9% من مجموع السكان في فلسطين و 15.1% من سكان الضفة الغربية. تشكّل الأناث ما نسبته 49% من إجمالي السكان، مقابل 51% للذكور[5].

ويعيش حوالي 80 ألف مقدسي خلف الجدار العازل في ثمانية أحياء فلسطينية على الرغم من أنها تقع داخل حدود ما تسمى "بلدية القدس" التي رسمتها "اسرائيل" عام 1967، أما في القدس الشرقية فيقيم حوالي 320 ألف فلسطيني.[6]

---

[3] القرار (465) والقرار (467) للعام 1980
[4] الفلسطينيون نهاية 2024-الاحصاء الفلسطيني
[5] المصدر السابق
[6] OCHA

تنتهج اسرائيل ضمن سياسات الضم والاستعمار الممنهجة والممارسة على مراحل ومنذ عقود اجراءات تعسفية بحق المقدسيين وخاصة الذين ضمتهم عنوة عام 1967، ولا تتوانى عن سن القوانين التي تهدف لتلقيص الوجود الفلسطيني في المدينة، إعمالاً بالقرار الذي اتخذته لجنة غافني الاسرائيلية عام 1973 بأنه يجب الحفاظ على التوازن الديمغرافي بنسبة 70% من الاسرائيليين مقابل 30% من الفلسطينيين في القدس، وتبذل كافة الاجراءات التعسفية لعدم تجاوز هذه النسبة. إلى جانب الانتهاكات التي تعددت وأخذت أبعاداً وأنماطاً مختلفة تسعى من خلالها لفرض الأمر الواقع لاحداث تحولات قصرية في الصورة الديمغرافية للمدينة وإخلال الميزان الديمغرافي عبر زيادة عدد المستعمرين واسناد الغلاف الاستعماري المحيط بها لجعلها تنكمش جغرافياً وسكانياً.

الإنتهاكات الاسرائيلة في مدينة القدس

جدار الفصل العنصري – أداة تشويه جغرافيا القدس والصورة الديمغرافية لسكانها

يعد جدار الفصل العنصري أداة حية تصب في قلب المشروع الاستعماري الصهيوني، وتجسيد حي لكافة مفاهيم البطش والسيطرة المتعلقة به، ومحاولة لإعاقة حياة الفلسطينين وتشتيتهم وتقسيم تجمعاتهم السكانية وحرمانهم من الوصول إلى أراضيهم وتقطيع أواصرالأرض الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض في سياق الضم والتوسع الصهيوني، ويعد اساءة واضحة لحقوق نحو مليون فلسطيني يسكن في محاذاته والتي نصت عليها المواثيق الدولية الحقوقية.[7]

بدأ بناء الجدار عام 2002 ويمر ب 85% من أراضي الضفة الغربية ملتهماً نحو 160 ألف دونم من الأراضي، بطول يصل إلى 703 كم عند اكتماله ونهب نحو 10% الغربية قابلة للازدياد من مساحة الضفة.[8]

يبلغ طول الجدار المحيط بمدينة القدس نحو 168 كم ويطوق المدينة بشكل كامل من كل الجهات،[9] وقد أدى لتشويه المدينة جغرافياً وديمغرافياً حيث عزل المقدسيين في التجمعات السكانية التي تقع خارج الجدار مثل سميراميس وكفر عقب والرام عن أراضيهم وتجمعاتهم السكانية ومنازلهم ومنشآتهم وكافة أشكال الحياة الواقعة داخل الجدار والمضمومة عنوة إلى حدود ما تسمى "بلدية القدس (القدس الشرقية) وأعاق وصولهم إلى المدينة وأسواقها والخدمات الطبية والتعليمية فيها. إلى جانب

---

[7] أصدرت محكمة العدل الدولية في 9 يوليو 2004 رأيا استشاريا يقضي بعدم شرعية الجدار.
[8] تقرير لمركز الابحاث الفلسطيني بعنوان "آثار الجدار العنصري على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين"
[9] تقرير لوكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية

عزل الجزء الشرقي من المدينة وساكنيه عن الضفة الغربية كافة وفرض القيود والاجراءات الأمنية غير الانسانية والتفتيش المذل عند دخول المدينة أو الخروج منها عبر البوابات الالكترونية، ما أثر بشكل ملموس على كافة مناحي الحياة.

ولم تتوقف تداعياته عند هذا الحد، حيث أدى عزل مدينة القدس عن الأحياء والبلدات المحيطة بها إلى تشتت المقدسيين إدارياً وقانونياً وما يترتب عليه من وضع اقتصادي ومعيشي واجتماعي. فالمقدسيون القانطون في المناطق خارج الجدار يحملون الهوية الفلسطينية الخضراء وتخضع ولايتهم للسلطة الفلسطينية، فيما بقي المقدسيون في الجزء الشرقي من المدينة والواقع داخل جدار الضم يخضعون إدارياً وسياسياً وقانونياً ل "اسرائيل" القوة القائمة بالاحتلال، وقد أدى هذا للفصل بين العائلات المقدسية، حيث أن هنالك حوالي 21% من الأسر المقدسية قد انفصلت عن الأقارب، ونحو 18% من الأسر التي انفصل عنها الأب، و12% انفصلت عن الأم بسبب اختلاف بطاقات الهوية داخل الأسرة الواحدة.

مما فرض واقعاً ذو صبغة متعددة للمقدسيين شكل إحدى أكبر التحديات اليومية أمامهم، والتي تصب في مساعي السياسات الاستعمارية في محاولتها للسيطرة الكاملة على المدينة.

على أثر بناء جدار الفصل العنصري وضم الجزء الشرقي من المدينة عنوة عام 1967، فقد أصبحت المدينة مقسمة إلى منطقتين، القدس (منطقة J1) وتشمل كفر عقب، بيت حنينا، مخيم شعفاط، شعفاط، العيسوية، الشيخ جراح، وادي الجوز، باب الساهرة، الصوانة، الطور (جبل الزيتون)، القدس (بيت المقدس)، الشياح، رأس العامود، سلوان، الثوري، جبل المكبر، السواحرة الغربية، بيت صفافا، شرفات، صور باهر، أم طوبا،

والقدس (منطقة J2) وتشمل تجمعات رافات، مخماس، مخيم قلنديا، قلنديا، التجمع البدوي جبع، بيت دقو، الجديرة، الرام وضاحية البريد، بيت عنان، الجيب، بير نبالا، بيت إجزا، القبيبة، خربة أم اللحم، بدو، النبي صموئيل، حزما، بيت حنينا البلد (التحتا)، قطنة، بيت سوريك، بيت اكسا، عناتا، الكعابنة (التجمع البدوي الخان الأحمر)، الزعيم، العيزرية، أبو ديس، عرب الجهالين (التجمعات البدوية العيزرية وأبو ديس)، السواحرة الشرقية، الشيخ سعد.

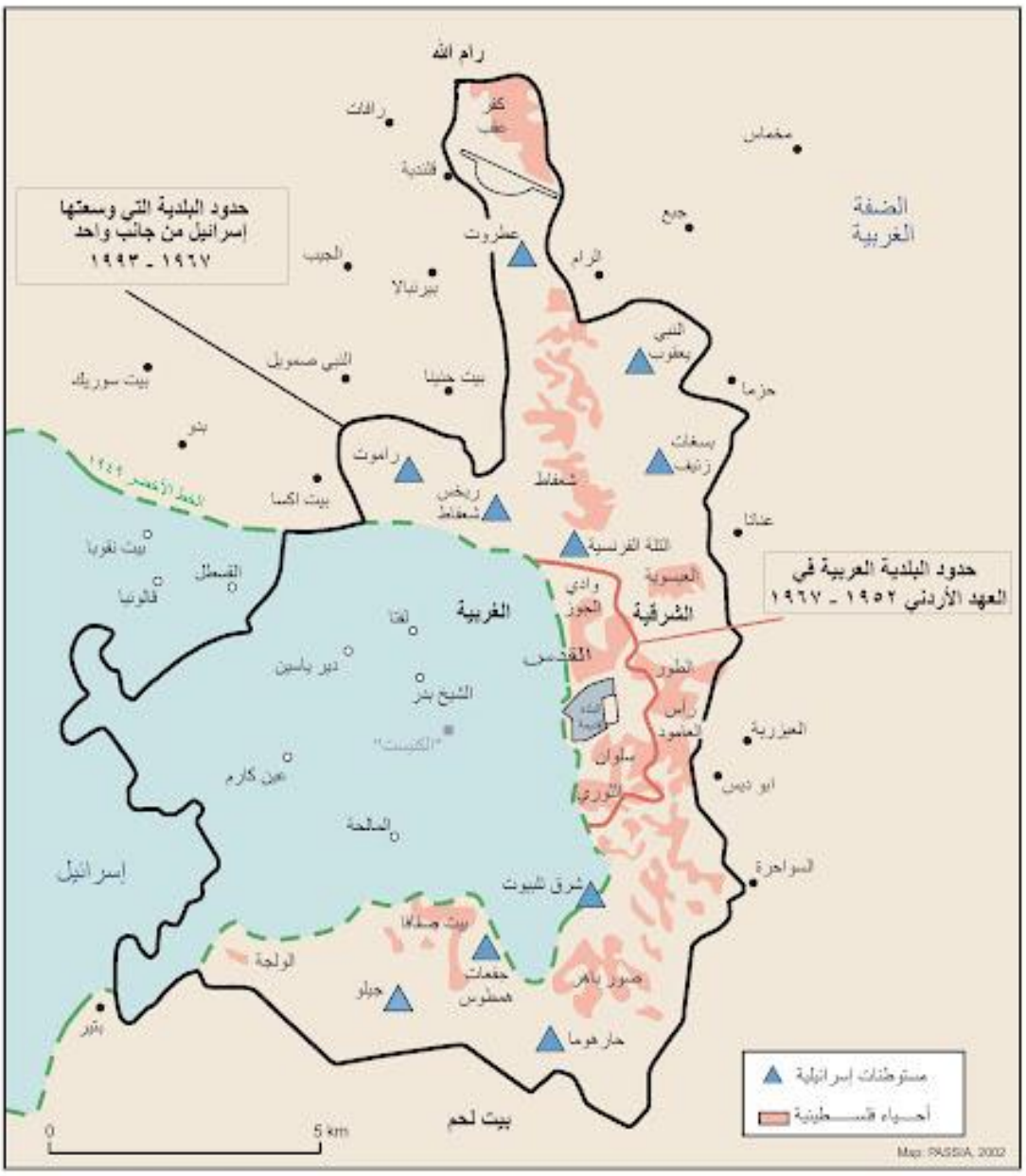

المصدر :الجمعية الفلسطينية للشؤون الدولية –PASSIA

الانتهاكات السياسية والقانونية

في إطار الانتهاكات القانونية التي تتبعها سلطات الاحتلال لتهجير واقتلاع وطرد المقدسيين فإنها تتبع أساليب عدة تتمثل في سن القوانين وتبني سياسات عنصرية.

سياسات الاستيطان وقضم الأراضي

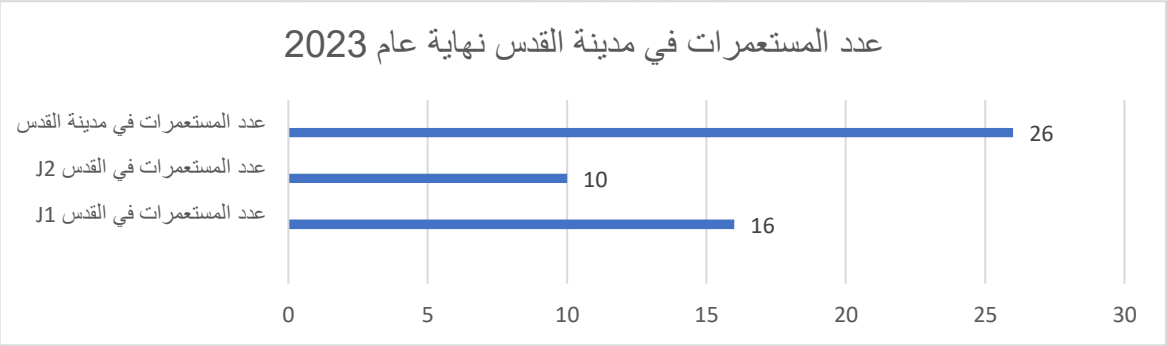

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني–المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية 2023

تعد مصادرة الأراضي آحدى أهم الاذرع التي تمارسها "اسرائيل" لبسط هيمنتها على الأراضي الفلسطينية، وتكرّس في سبيل ذلك سياسات وقوانين وأنظمة تشرعن من خلالها إدارة الأرض والتصرف فيها والتوسع بشكل غير قانوني في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ويندرج تحت مسمى جريمة حرب ضد الانسانية. فمنذ 1967 صادرت سلطات الاحتلال ما نسبته 35% من أراضي القدس الشرقية لإستخدامها لغايات بناء المستوطنات الاسرائيلية ليصل عدد المستعمرات في نهاية العام 2023 إلى 14 مستعمرة في القدس الشرقية.[10] إلى جانب اسكان المستعمرين في قلب الأحياء الفلسطينية في المدينة، بعد الاستيلاء على بيوت سكانها الفلسطينيين وطردهم منها تحت حجج واهنة بما في ذلك تطبيق قانون املاك الغائبين الذي جاء تباعا للأمر العسكري الذي أصدرته اسرائيل عام 1967 بوقف أي شكل من أشكال تسجيل الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، والتي ترتب عليها خطة "تسوية الحقوق العقارية" في القدس وتهدف لحرمان الفلسطينيين في أي مكان خارج القدس أو داخلها ممن يملكون أراضي او

[10] Quick Facts: East Jerusalem- The Institute for Middle East Understanding

لديهم ميراث لهم في القدس منذ عقود وما قبل احتلالها عام 1967 بحجة أنه لم يتم توثيقها، ما يجعل أراضيهم وعقاراتهم مهددة بالاخلاء والنهب كما حدث في حي الشيخ جراح. وضمن مساعي تعزيز بطش اسرائيل على الأراضي في القدس المحتلة فإنها تقدم مخصصات ضخمة وترصد ميزانيات بمئات الملايين لاستثمارها في تطوير وإنشاء بؤر استيطانية ولجذب المهاجرين اليهود الجدد للسكن والاستقرار في القدس.

وتتعدى مطامع هذه البؤر من زيادة لعدد المستعمرين إلى تأمين وتطوير رفاهية ساكنيها على حساب تشريد الفلسطينيين الآمنين والمتجذرين في أرضهم المسلوبة، التي تصادر السلطات الاسرائيلية منها مئات الدونمات سنوياً لأغراض انشاء حدائق توراتية وأماكن ترفيهية تضم برك مائية وغابة لعب مبتكرة ، كما حدث في بلدة حزما الواقعة داخل جدار الفصل العنصري.

شهد عام 2023 تقدم استيطاني يعد الأعلى منذ عام 2012، وتجاوز عدد المخططات الاستعمارية ما كانت عليه عام 2022، وذلك بالتزامن مع جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، حيث ارتفعت وتيرة الانتهاكات الاسرائيلية على كافة الأصعدة وأخذ التوسع في الاستعمار وبناء البؤر الاستيطانية في القدس يزيد، حيث تم انشاء 18333 وحدة استعمارية سكنية في القدس الشرقية خلال 2023،[11] إلى جانب تمرير مخططات استعمارية لتشتيت أحياء شرقي القدس وتغلغل المستعمرين فيها والموافقة عليها خلال هذه المدة لعل أبرزها مخطط حي "جعفات شاكيد" الذي كان مطروحا وعالقا منذ التسعينات.

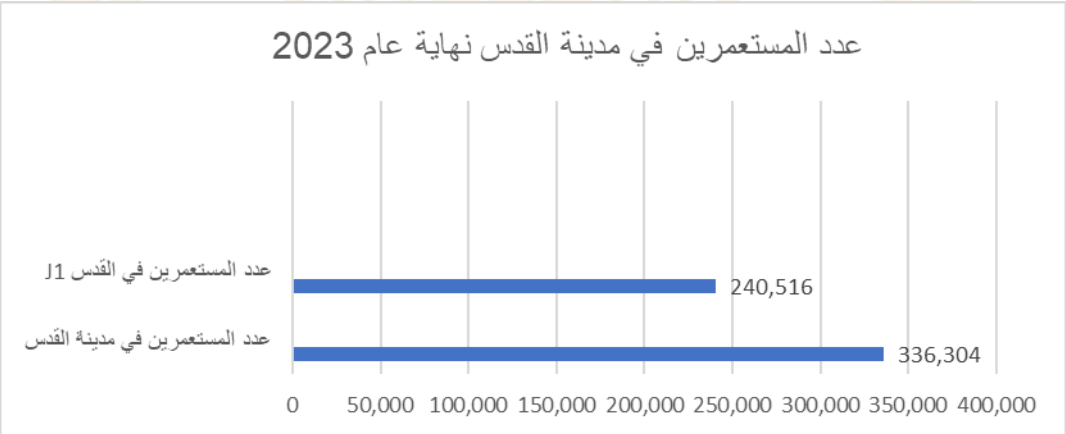

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني–المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية 2023

[11] EU NEIGHBOURS SOUTH

تقييد الحقوق المدنية وسحب الإقامات

تعد سياسة سحب الإقامة من المقدسيين إحدى أكثر الأساليب المباشرة تعسفاً وأداة من أدوات التهجير القسري التي تنتهك حقوق المقدسيين بما فيها حق المواطنة والإقامة في القدس، في الوقت الذي تعد الإقامة حقاً متأصلاً باعتبارهم أصحاب الأرض إلا أنه وتبعاً لقوانين "اسرائيل" أصبح حق الإقامة امتيازاً يخضع للتهديد وقابلاً للسحب في أي وقت.

ترتب على ضم اسرائيل للجزء الشرقي من مدينة القدس عنوة عام 1967، تصنيف سكانها على أنهم "مقيمون دائمون" وهو وضع يسمح لهم بالعيش والإقامة والعمل في "اسرائيل" دون الحاجة إلى تصاريح، وهذا التصنيف يستثني كل مقدسي له تاريخ عائلي في القدس ولد أو عاش خارجها خلال اجراء هذا التصنيف وحرم من العودة وأصبح في عداد "الغائبين".

يحرم "المقيم الدائم" من الجنسية وحقوق المواطنة المرتبطة بها سواء السياسية أو الحقوق الاجتماعية، وملزم في كل مرة اثبات مكان سكنه داخل ما تسمى "بلدية القدس" لحصوله على حقوقه الاجتماعية مثل التأمين الصحي ومخصصات الأولاد وتعويضات البطالة، أو الخدمات المرتبطة باستصدار وثائق السفر أو شهادات للأبناء، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل أن اقامته في المدينة تخضع لمعايير وتشديدات أنشأت عام 1967 وآخذة بالتوسع. بالمقابل فإن أي مهاجر يهودي يمنح تلقائياً الجنسية فور وصوله إلى "اسرائيل" وفقا لـ "قانون العودة".

منذ العام 2006 أصبح بإمكان وزير الداخلية الاسرائيلي الغاء الاقامات لفلسطيني القدس بناءً على أسس عقابية وتنفيذاً لمعيار "خرق الولاء" وهو معيار يخول "اسرائيل" سحب الإقامة من المقدسي دون ادانته بالمحكمة كإجراء عقابي غير قانوني لكل من ينخرط بعمل مقاومي، وسحبت على أثره حتى الأن حق الإقامة لأكثر من 14.5 ألف فلسطيني من القدس منذ عام 1967.

ولا يقتصر سحب الإقامة على "خرق الولاء" بل تتوسع المعايير لتشمل كل مقدسي لم يستطع أن يثبت أن "مركز حياته" في المدينة عبر مغادرته لها لمدة سبع سنوات أو أكثر حتى ولو لم يحصل على إقامة أو جنسية في المكان الذي غادر إليه وهذا يشمل الإقامة في ضواحي القدس أو الضفة الغربية أو قطاع غزة، كما أصبح المقدسيون الذين لم يتركوا القدس يوماً مهددين بسحب الإقامات. ما يقارب 140 ألف مقدسي يعيشون في الاحياء الواقعة خلف جدار الفصل العنصري مهددون بسحب الإقامة واخراج هذه الأحياء من حدود ما تسمى "بلدية القدس".

يضاف إلى رصيد الانتهاكات قرارات الإبعاد التعسفية التي تصدرها سلطات الاحتلال، ففي عام 2023 صدر 1105 قرار إبعاد عن مدينة القدس، من بينها 568 قرار إبعاد عن البلدة القديمة و29 قرار ابعاد عن مدينة القدس.[12]

14,500 مقدسي تم تجريدهم من حقوق اقامتهم في القدس منذ عام 1967.

تشتيت العائلات المقدسية وحرمانها من لم الشمل

حتى عام 2002 كان المقدسي الذي يحمل "إقامة دائمة" والمتزوج من فلسطيني خارج القدس في الأراضي الفلسطينية المحتلة يحتاج لتقديم طلب لم الشمل لدى وزارة الداخلية الاسرائيلية التي تضع قواعد صارمة للموافقة، ويحتاج المقدسي لتقديم العديد من المستندات عدا عن كونها تجربة مريرة ومرهقة بحد ذاتها تستغرق اجراءاتها الوقوف ساعات في طوابير، وتحتاج الموافقة عليها سنوات طويلة لا يسمح خلالها بالزوجين بالعيش معاً في القدس.

وفي عام 2003 ألغت اسرائيل اجراءات لم الشمل بعد سن "قانون الجنسية والدخول إلى اسرائيل" الجديد الذي بناء عليه يحظر على كل مقدسي يحمل إقامة دائمة في القدس سواء متزوج أو سيتزوج في المستقبل من فلسطيني من سكان الأراضي الفلسطينية العيش في "اسرائيل" مع أزواجهم. ولم يعد مسموحاً كما السابق إمكانية التقدم بطلب لم الشمل أو الحصول على إقامة مؤقتة، بل مجرد تصاريح مؤقتة صادرة عن الإدارة المدنية لا يتم الموافقة عليها في معظم الحالات.

وتظهر تداعيات منع لم الشمل بصورة خاصة على النساء المقدسيات اللاتي حرمن حق اختيار شريك حياتهن والذي أصبح مقرونا بالبعد الجغرافي والسياسي كأول المعايير، وفي حال تزوجت المقدسية من فلسطيني خارج حدود القدس أو ما تسميه اسرائيل "بلدية القدس" تصبح مجبرة على العيش بشكل منفصل عن زوجها حامل هوية السلطة الفلسطينية خوفا من فقدان حق إقامتها في المدينة، خاصة وأن تشديدات وزارة الداخلية الاسرائيلية تظهر بصورة أكبر في حال كانت الزوجة

[12] خلاصات حال القدس السنوي 2023

المتقدمة لطلب لم الشمل مقيمة في القدس وزوجها من مناطق السلطة الفلسطينية. وتعتبر منطقة كفر عقب الواقعة داخل حدود بلدية الاحتلال الحل أمام الازواج الذين اختاروا شريك حياتهم من الضفة الغربية واستطاعوا أن يحتفظوا بإقامتهم على الرغم من ظروف الاكتظاظ السكاني العالي وانعدام البنية التحتية التي تشهدها تلك المنطقة.

ولا يقتصر انتهاك حقوق الإنسان بحق مقدسيي القدس الشرقية عند هذا الحد، فوفقاً لذات القانون يتم رفض تسجيل الأطفال الذين ولدوا خارج "اسرائيل" حتى في حال كان الوالدين يحملان إقامة دائمة، ولا يسجل هؤلاء الأطفال في هوية الوالدين ولا يمنحون إقامات دائمة أو مؤقتة، وفي أحسن الأحوال يتقدم الوالدين لاستصدار تصاريح مؤقتة من الإدارة المدنية لا يمنحون بموجبها حقوقاً اجتماعية أو تأميناً صحياً، ويتم الغاؤها في كثير من الأحيان. وعند عمر الثانية عشرة يجبر الطفل على ترك منطقة مدينة القدس ومغادرة والديه وعائلته والإنتقال والعيش في مناطق السلطة الفلسطينية.[13]

أكثر من 10 آلاف طفل فلسطيني مولود غير مسجل في القدس.

هدم المنازل

تنتهج سلطات الاحتلال الاسرائيلي سياسة هدم المنازل كعقوبة جماعية بحق المقدسيين تهدف من خلالها لإلغاء الوجود الفلسطيني وترحيلهم قسرا عن المدينة لصالح تهويدها وتنفيذ مشاريع استيطانية والتوسع فيها، في انتهاك للقانون الدولي وخاصة اتفاقيات جنيف الأربعة.

في سبيل ذلك تنتهج سلطات الاحتلال أعذاراً واهية، منها سياسة الهدم العقابي أو الانتقامي لعقاب ساكنيها على فعل مقاوم، ومنها ما هو بحجة البناء دون ترخيص والذي يعد الحصول عليه أمراً مستحيلاً في ظل نظام التخطيط التقييدي والتمييزي الذي اشترطته اسرائيل، ومنذ 1967 تم رصد 5000 منزلاً هدمه الاحتلال في القدس الشرقية.[14]وترتفع وتيرة هدم المنازل وتوزيع اخطارات على أصحابها بالتزامن مع التصعيدات العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

[13] تقرير بعنوان Forbidden Families - Family Unification and Child Registration in East Jerusalem

[14] The Institute for Middle East Understanding- Quick Facts: East Jerusalem

ولا تقتصر عمليات الهدم على المناطق داخل جدار الفصل العنصري والأحياء القريبة من المسجد الأقصى بل طالت مناطق وبلدات خارج جدار الفصل مثل حزما وعناتا والرام. فمنذ بدء الحرب على قطاع غزة في السابع من اكتوبر 2023 وحتى نهاية عام 2024 نفّذت سلطات الاحتلال حوالي 439 عملية [15]هدم في محافظة القدس بذريعة البناء دون ترخيص.

أما في القدس الشرقية وخلال نفس الفترة الزمنية، هدمت سلطات الاحتلال ما يقارب 226 منزلا ومنشأة في 24 بلدة وحيّاً والتي تركزت معظمها في بلدة جبل المكبر وسلوان وبيت حنينا والعيسوية، وهو ما أدى إلى تهجير 621 فلسطينيا، وتضرر 40767 آخرين.[16] ومن بين المنازل المهدمة 125 منزلا مأهولاً جرى هدمها دون اخطار أو انتظار "قرار قضائي" بشأن الهدم.

وفي معظم حالات الهدم لا تقتصر سياسات الاحتلال على الحاق الضرر المادي فقط، بل تتعمد الحاق الأذى النفسي عبر إجبار المواطن المقدسي على هدم منزله ذاتيا ظلماً وقهراً وحسرةً في الوقت نفسه تضغط على المواطن المقدسي مادياً وتغرمه بتكلفة هدم تصل إلى عشرات الآلاف من الدولارات ما يدفعه لهدم منزله ذاتياً لعجزه عن دفع المبلغ.

خلال عام 2023، رصدت مراكز الأأحاث المقدسية 95 عملية هدم ذاتي وذلك بحجة عدم الحصول على الترخيص، إلى جانب اضطرار المقدسين لدفع أكثر من 52 مليون شيقل (نحو 15 مليون دولار)[17] تحت بند "مخالفات بناء" في محاولة لكسر إرادة وصمود المقدسيين وافقارهم مادياً ونفسياً.

[15] بيانات محافظة القدس
[16] الاوتشا
[17] خلاصات حال القدس السنوي 2023-

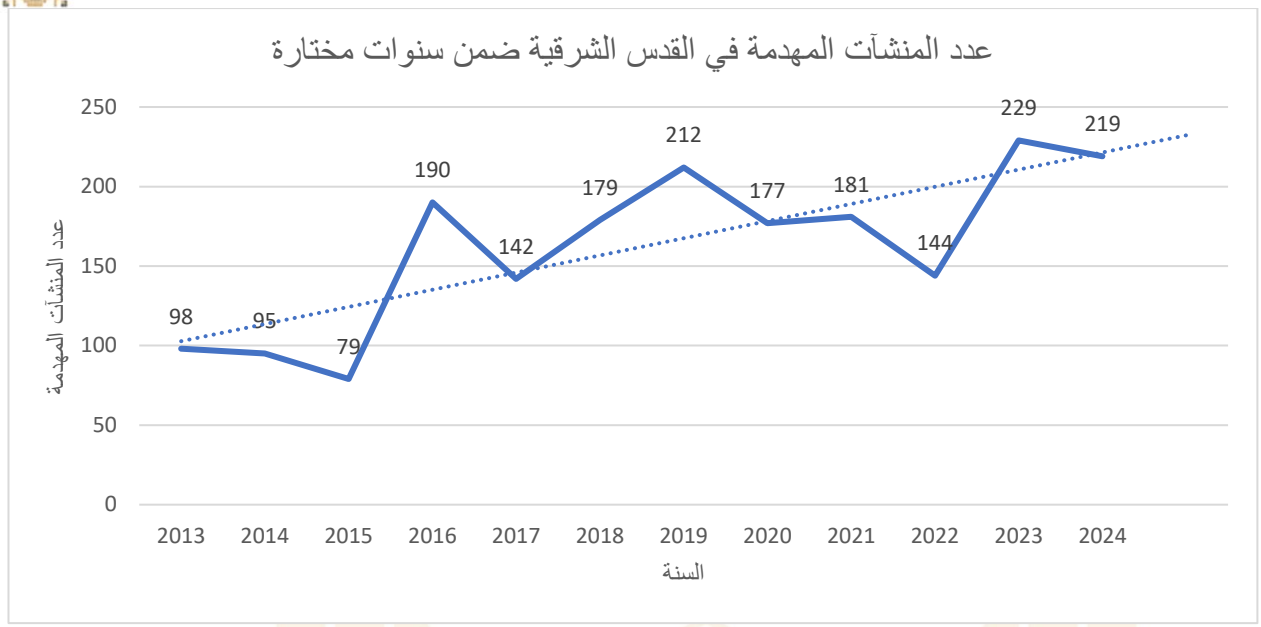

المصدر : OCHA

ومع تجريد الاحتلال المقدسيين من بيوتهم التي تمثل وحدة الأمان لهم، تتضرر النساء والأطفال بصورة كبيرة من عمليات الهدم وترتد تبعاتها على الأحوال المعيشية والاجتماعية والاقتصادية والحالة النفسية بصورة خاصة مع تحول بيت الذكريات إلى ركام.

انتهاك حق المشاركة السياسية وتقييد حرية الرأي

تقف السلطة القائمة بالاحتلال بالمرصاد أمام المقدسيين وتمنعهم من ممارسة الفعاليات والأنشطة السلمية أو المسيرات أو حتى الأنشطة الثقافية أو أي حراك سياسي، وتمارس القمع والمنع والحظر والاعتقال بحقهم وخاصة الأطفال، خاصة بعد قرار يجيز اعتقال الأطفال الفلسطينيون وإصدار الحكم عليهم كبالغين عند سن 14 عاماً. فلا يكاد يخلو بيت في القدس من عمليات المداهمة العدوانية والتفتيش المباغت بالترويع والتهديد بالأسلحة التي تحدث في معظم الحالات في جوف الليل وتنتهي باعتقال أحد أفراد الأسرة، يقتاد فيها زوج المقدسية أو ابنها إلى التحقيق والاعتقال دون أي سبب يذكر، ولا تستطيع منع ما يحدث.

خلال العام 2023 تم رصد نحو 3081 حالة اعتقال من كافة محافظة القدس من بينهم 318 طفل و135 امرأة وفتاة.[18] وتتعدد أشكال القمع ابتداءً من الاعتقالات أو الحبس المنزلي أو الترحيل الداخلي إلى أحياء آخرى يستبعد فيها الطفل عن أهله وذويه ومدرسته لأشهر، وكما تحدث الاعتقالات تحت ظروف قاهرة ومذلة معصوبي الأعين ويجرون إلى مراكز الاستجواب ويحتجزون

[18] كتاب القدس الاحصائي السنوي 2024

ليالي لا يسمحون بها بالشرب أو الأكل أو الذهاب إلى دورة المياه، وفي كثير من الأحيان يفرض عليهم ما يسمى بالـ "الإقامة الجبرية" حيث يحكم على الطفل بالسجن المنزلي في المنزل، يمنع فيها من مغادرة المنزل أو الذهاب إلى المدرسة ويجبر فيها الوالدين على مراقبة الطفل طوال الوقت ما قد يخلق مشاعر سلبية بين الطفل ووالديه. خلال عام 2023 تم رصد 316 قرار بالحبس المنزلي.[19]

وتستخدم سلطات الاحتلال التهديد بسحب الاإامة من المقدسيين كوسيلة لترهيبهم من الإنخراط في أي عمل سياسي أو مقاوم والذي يمتد ليشمل نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي في تقييد كامل لحرية الرأي، وذلك بحجة "خرق الولاء" التي تخول لوزير الداخلية الاسرائيلي سحب الإقامة من المقدسي دون ادانته بالمحكمة.

كما تستهدف سلطات الاحتلال المؤسسات والطواقم الصحفية في القدس وتعرقل عملهم وتستدعي عشرات الصحفيين والصحفيات إلى التحقيق وتجبرهم على التوقيع بتعهد على عدم العمل مع الجهات الاعلامية المختصة بشؤون القدس، ولا تعترف ببطاقات الصحافة الفلسطينية أو الدولية، وتطالب الحصول على بطاقة صحافة اسرائيلية للعمل في القدس.

إغلاق المؤسسات المقدسية في القدس

في محاولة لفرض السيادة الاسرائيلية في المدينة ، تعمل سلطات الاحتلال منذ عام 1967 على ملاحقة المؤسسات المقدسية الاهلية في القدس وتمارس التضييق والخنق عليها لنقل مكاتبها وانشطتها الى مناطق الضفة الغربية لإلغاء اي نواة فلسطينية في المدينة ، حيث شكلت عام 1994 لجنة لتحديد المؤسسات المقدسية التي يسمح لها باستئناف العمل في القدس وقامت بإغلاق ما يقارب خمسين مؤسسة ووضع 94 مؤسسة على قائمة المؤسسات المهددة بالاغلاق دون مبرر واستنادا لـ "قانون تطبيق السيادة " الذي يمنع تواجد اي نشاط للسلطة الفلسطينية في القدس، ومؤخراً قامت بتمديد اغلاق ما يزيد عن 26 مؤسسة مقدسية منذ عام 2001 منها نادي الاسير الفلسطيني والغرفة التجارية الصناعية العربية وبيت الشرق الذي كان بمثابة مقر للسلطة الفلسطينية في القدس منذ عام 2001.

[19] كتاب القدس الاحصائي السنوي 2024

يأتي في مقدمة هذه الاغلاقات اغلاق الحسابات المصرفية لهذه المؤسسات على الرغم من التزامها بسداد الرسوم المترتبة عليها، ليصبح اجمالي المؤسسات المقدسية التي تم اغلاقها منذ عام 1967 اكثر من 100 مؤسسة تقدم خدمات اقتصادية وشبابية واجتماعية وثقافية ، ما حرم المقدسيين من تلقي هذه الخدمات.[20]

ورغم ذلك تسعى السلطة الفلسطينية لتعزيز تواجدها في المدينة بالآليات المختلفة بما فيها تمويل الانشطة التي يجري تنظيمها في القدس وتعزز صمود المقدسيين.

واقع الأسيرات المقدسيات

يبلغ عدد الأسيرات المقدسيات في سجون الاحتلال 12 أسيرة مقدسية إلى جانب الأسيرات الموقوفات اللاتي اعتقلن بعد السابع من اكتوبر 2023 وبلغ عددهن 11 اسيرة. منهن الجريحات والمريضات والأمهات والطفلة "نفوذ حمّاد" (16 عاما) التي حكم عليها 12 عاماً إلى جانب غرامة مالية قدرها 50 ألف شيقل.[21]

تعايش الأسيرات أوضاعاً مأساوية صعبة منذ لحظة اعتقالهن، والتي تتم بطرق وحشية ومذلة للكرامة الإنسانية ولكرامة النساء على نحو خاص ويتعرضن لكافة أشكال الإذلال مثل الضرب والشتم والتهديد بالقتل، كما يقاسين البرد والجوع والحرمان من أبسط مقومات الحياة الإنسانية مثل الطعام والملابس والأغطية والحرمان من الاحتياجات الأساسية للنساء خاصة الفوط الصحية وغيرها، والحرمان من العلاج خاصة ضد الأسيرات المصابات بأمراض مزمنة وخطيرة، وسط غياب كامل لدور الصليب الأحمر والمؤسسات الإنسانية والحقوقية .

كما ينتهك خصوصيتهن ويعمد للتضييق عليهن وارباك حياتهن اليومية من خلال الاقتحامات المتكررة للغرف والأقسام تحت ذرائع أمنية واهية وتثبيت كاميرات المراقبة في أماكن الاستراحة والممرات.

وعلى صعيد التواصل مع العالم الخارجي، يطبق الاحتلال سياسة العزل حيث يمنع الأسيرات من التواصل مع عائلاتهن إلا عبر الزيارات التي تخضع لتقييدات وغالباً ما يتم الغاؤها ويفرض قيود كبيرة على زيارة المحاميين ويحظر عليهن الحصول على الكتب أو ادخال المطرزات والأشغال اليدوية.

---

[20] تقرير بعنوان "الاحتلال يمدد اغلاق مؤسسات فلسطينية بالقدس"

[21] تقرير بعنوان "من اسيرات القدس واطفالها المتوقع تحررهم في صفقة التبادل"

بحسب الشهادات التي تدليها الأسيرات المحررات وبحسب البيانات التي تصدرها المؤسسات المعنية بمتابعة أوضاعهن داخل السجون، الكثير منهن تعرض للتهديد بالاغتصاب إلى جانب التفتيش العاري والشتم والألفاظ النابية وغيرها من الممارسات التي تنتهك الكرامة الإنسانية وتعد تعد قانونياً تحرشاً جنسياً.

واقع التعليم في القدس

تشير بيانات العام الدراسي 2023-2024 إلى أن عدد طلبة محافظة القدس قد بلغ 75297 طالب وطالبة.[22] يتلقى الطلبة المقدسيون تعليمهم في المناطق الواقعة خلف جدار الفصل العنصري في 262 مدرسة، موزعين على 127 مدرسة حكومية و120 مدرسة خاصة و 15 مدرسة تابعة للأونروا.[23] وبلغ عدد الطلبة المقدسيين الكلي في هذه المناطق 29025 منهم 8665 طالب ، و9616 طالبة [24] في مدارس الحكومة في ضواحي القدس.

وفي المناطق داخل جدار الفصل العنصري (القدس الشرقية) فإن نظام التعليم فيها في مجزأ وغير فعال نظراً لتعدد الجهات الرسمية التي تشرف وتدير وتمول المدارس فيها، تشير الاحصاءات الرسمية إلى أن 40175 طالب وطالبة في يدرسون مدارس المعارف وبلدية الاحتلال في القدس الشرقية منهم 19371 ذكر و20804 أنثى [25]، وعن توزيعهم في المدارس فإن 41% من الطلبة يدرسون في مدراس تابعة لوزارة التعليم الاسرائيلية تحت إدارة وتمويل ما تسمى "بلدية القدس"، فيما يدرس 44% من الطلبة الفلسطينيون في مدارس يتم إدارتها من البلدية التي تقدم تمويل جزئي لها إلى جانب المؤسسات الربحية، و15% من الطلبة تديرها الأوقاف الاسلامية وتشرف عليها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، سبعة منها تابعة لوكالة الاونروا (تخدم 1800 طالب) تم حظرها عام 2019 واستبدالها بمدارس بلدية اسرائيلية.[26]

[22] كتاب القدس الاحصائي السنوي 2024
[23] الاحصاء الفلسطيني – البيانات للعام 2023
[24] الكتاب الاحصائي السنوي -وزارة التربية والتعليم العالي
[25] كتاب القدس الاحصائي السنوي 2024
[26] Jerusalem story-the Israeli Measures impacting Palestinian education in east Jerusalem"2023

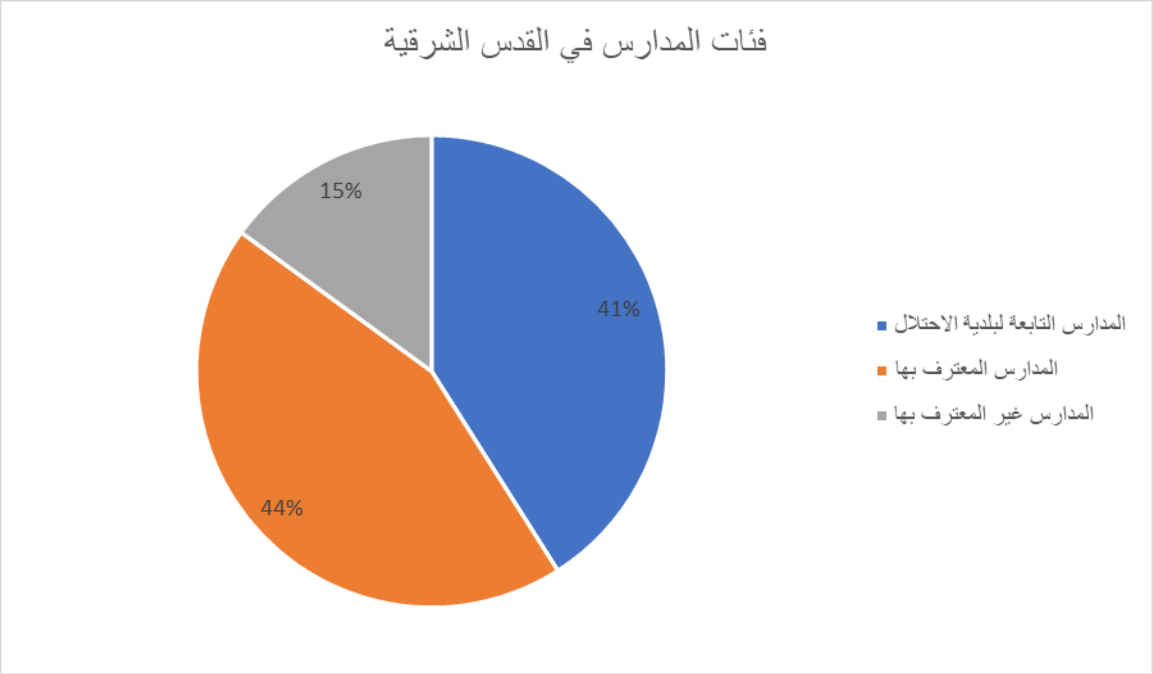

يواجه التعليم في القدس الشرقية تحديات كبيرة نظراً للسياسات الاسرائيلية الممنهجة التي تهدف لمحاربة الرواية الفلسطينية وطمس السردية الوطنية وتعزيز الرواية الاسرائيلية وخلق شخصية مقدسية محلية منفصلة عن فلسطينيتها وعروبتها وإسلاميتها.

أثر السياسات الاسرائيلية على تعليم الفتيات المقدسيات

تقيّد انتهاكات السلطة القائمة بالاحتلال قدرة القطاع التعليمي من أعمال الحق في التعليم وحق اختيار محتوى التعليم المقدم للطلبة، وذلك من خلال التحريض على المناهج الفلسطينية وتزويرها وفرض المناهج الاسرائيلية وتهديد بسحب الإعتراف والتراخيص من المؤسسات التعليمية التي توزع كتب المنهاج الفلسطيني وتجبرها بالإكراه بتبني المناهج المحرفة، في انتهاك واضح للمواثيق الدولية التي أكدت على حق اختيار نوع التعليم، لا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان خاصة المادة (26)، والمادة (13) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة (4/18) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي أشارت إلى "للأولياء والأوصياء والآباء حق اختيار نوع التعليم الذي يعطى لأولادهم". إلى جانب منع وعرقلة وصول الطلبة إلى مدارسهم واقتحام المدارس والإعتداء على الطلبة والمعلمين وترهيبهم.

ولا تعد الهجمة الشرسة الممنهجة والموجهة ضد المناهج الفلسطينية جديدة حيث بدأت فور بدء العمل على اعداد المنهاج الوطني الأول في أواخر التسعينات، وقد أخذ هذا التحريض أنماطاً مختلفة عبر رفع التقارير إلى المنظمات والموسسات الدولية تتهم فيها المناهج الفلسطينية بالتحريض ضد "اسرائيل" في الوقت الذي تظهر فيه التحريض والكراهية ضد العرب والفلسطينيون في المناهج الاسرائيلة التي تدعو الطلبة لقتل "الاغيار" أي غير اليهود .

إلى جانب تحريف المناهج عبر شطب كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتاريخ فلسطين وكل ما يتعلق بنكبة 1948 ونكسة 1967 وجغرافيتها وخريطتها وشطب أسماء المدن والقرى والشوارع الفلسطينية واستبدالها بالأسماء العبرية، شطب كل الأقسام التي تتحدث عن الشهداء والجرحى والأسرى، وشطب الآيات والأحاديث القرآنية، وإزالة ذكر قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين. تخضع المدارس التي تمولها وتشرف عليها ما تسمى "بلدية القدس" للرقابة وتحريف المناهج الفلسطينية ما يجعل 32% من الطلبة لا يكملون 12 سنة دراسية. وعلى صعيد التعليم في المدارس الفلسطينية التي لا تتلقى تمويل من "اسرائيل" فهي تواجه تحديات من حيث ضمان توفير بيئة سليمة وآمنة وصحية لطلبتها، في ظل القيود التي تفرضها اسرائيل وتدفع بها نحو الإنهيار. حيث تعاني هذه المدارس من النقص في الصفوف المدرسية (هناك حاجة ل 2200 صف مدرسي)[27] وهذا يجعل ما بين 8000 إلى 9000 طالب ليس لديهم مقعد، ولا تمنح السلطات الاسرائيلية الإذونات اللازمة لبناء مدارس جديدة وفي حال تم بناءها يتم هدمها، وتستند في هذا الإدعاء إلى رفض الفلسطينيون بيع أراضيهم لحكومة الاحتلال من أجل إقامة المدارس عليها، لكن في الوقت نفسه تجد المساحة الكافية لزرع 200 ألف مستوطن بشكل غير قانوني والذين لا يعانون من أي مشاكل تتعلق بحصولهم على التعليم.

ونتيجة لهذا النقص فإن 60% من المدارس في القدس الشرقية تقع في مباني مخصصة للسكن بالأصل تفتقر إلى الهياكل المطلوبة من الساحات والملاعب ما يفرض عواقب سلبية على الطلبة من حيث الاكتظاظ والتهوية والتعرض لضوء الشمس إلى جانب النقص الحاد في الموارد اللازمة مثل أجهزة الحاسوب والمختبرات والكوادر التعليمية خاصة في مواد مثل الفيزياء والرياضيات واللغة الانجليزية.

[27] المصدر السابق

ومؤخراً في مايو 2023 صادق الكنيست الاسرائيلي على قانونيين بهدف التضييق على المدارس والمعلمين الفلسطينيين في القدس الشرقية عبر الرقابة والتفتيش والتدقيق في أنشطة المعلمين وفصلهم في حال "ضلوعهم" بأنشطة مناهضة للإحتلال.

أدت هذه الممارسات والقيود على المدارس والمؤسسات التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية "الأوقاف الإسلامية" لتسرب ما يقارب 700 طالب وطالبة إلى مدارس بلدية الاحتلال التي تدرس المنهاج الاسرائيلي، واضطر ما يقارب 150 معلم ومعلمة لتقديم استقالتهم [28]، ما ينذر بإغلاق هذه المدارس وزيادة انتشار المنهاج الاسرائيلي المسموم بين الطلبة.

واقع الخدمات الأساسية في مدينة القدس

تبلغ كثافة المسكن في محافظة القدس (عدد الأفراد بالغرفة) 3 أشخاص، وبلغ عدد المسكان المأهولة في المناطق الواقعة خلف الجدار 32342 مسكن مقابل 62892 مسكن في المناطق داخل الجدار(القدس J1)[29] وهذا يعكس ظروف المسكن الصعبة للمقدسيين في هذه المناطق الخاضعة للإدارة الاسرائيلية مقارنة مع المقدسيين في المناطق الفلسطينية.

على الرغم من أن سكان المناطق خارج جدار الفصل العنصري يستمرون في دفع ضرائب ما تسمى "بلدية القدس" إلا أنهم يعانون من ظروف اكتظاظ سسكاني عالي وانعدام في البنية التحتية وتدهور في شبكات المياه والصرف الصحي وكافة الخدمات الاساسية التي لا تتوافق محدوديتها مع النمو السكاني الكبير في هذه المناطق.

يعاني المقدسيون في القدس الشرقية من وضع قانوني تفاضلي وسياسات تهميش ممنهجة بالمقارنة مع المستعمرين فيها، خاصة فيما يتعلق بالإسكان والوصول إلى خدمات الصحة والتعليم، وتعاني الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية من التهميش فيما يتعلق بالخدمات المقدمة والتخطيط وتخصيص التمويل والحصول على الموارد ، على الرغم من أن الفلسطينيون يشكلون 37% من سكان المدينة ويدفعون ضريبة البلدية وضربة الدخل باعتبارهم "مقيمين دائمين" وفقا للقانون الاسرائيلي، ومع ذلك فإنهم لا يتلقون الخدمات المطلوبة التي تراعي احتياجاتهم المتنامية على مستوى البنية التحتية أو الخدمات الطبية، ولا تتعدى حصة الأحياء الفلسطينية مما تنفقه بلدية الاحتلال 10% من ميزانيتها.

---

[28] كتاب القدس الاحصائي السنوي 2024

[29] كتاب القدس الاحصائي السنوي 2024

في الوقت الذي يحرم فيه المقدسيون من خدمات تطوير البنى التحتية، لا تتعدى المساحة التي تسمح فيها سلطات الاحتلال للمقدسيين للبناء والعيش الـ 13% من مساحة القدس الشرقية المحتلة والتي معظمها مأهولة فعلياً بالسكان، غير أن امكانية التوسع والبناء محدودة جداً نظراً للقيود الاسرائيلية والإجراءات والسياسات التمييزية في منح تراخيص البناء والتي في حال منحت لا تتجاوز نسبتها 2% من طلبات ترخيص البناء نظراً للإجراءات الطويلة والرسوم المكلفة المرتبطة بها من رسوم تطوير ورسوم تحسين وغيرها ، حيث تقدّر التكلفة الاجمالية لتراخيص البناء بما في ذلك التقدم بطلبل للحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والضرائب بحوالي 30 الف دولار.

على الرغم من التزام المقدسيين بدفع الضرائب لما يسمى "بلدية القدس" الاسرائيلية إلا أن 7% فقط من ميزانية المدينة مخصصة لهم مقابل 93% مخصصة للمتسعمرين اليهود، على الرغم من تدني أجور المقدسيين وفجوة الأجور بالمقانرة مع المستعمرين اليهود.

إلى جانب "البروتوكولات" التي تفرض موانع على البناء في المناطق العربية، حيث يمنع تشييد مبنى يتعدى ثلاثة طوابق كحد أقصى، مقابل السماح بالتوسع في المباني اليهودية إلى حد ثماني طوابق، ما يجبر المقدسيين على مغادرة الأحياء العربية مع الكثافة السكانية المرتفعة إلى أحياء خارج بلدية القدس أو إلى الضفة الغربية، وهي الغاية التي تسعها لها السلطات الاسرائيلية عبر قوانين التخطيط والبناء الصارمة وتعد أحدى العوامل القسرية التي يفرزها الاحتلال وتدفع باتجاه تحقيق مبررات سحب الإقامة من المقدسيين ضمن سياسات الاحلال والتحول الديمغرافي التي يسعها لها.

يبلغ متوسط عدد السكان لكل مسكن حوالي 6 أشخاص في المسكن الواحد لدى العائلات الفلسطينية في شقة مساحتها 110 متراً مربعاً والتي بطبيعة الحال لا تراعي احتياجات ذوي الإعاقة مقابل 3.2 شخص لكل مسكن للعائلات اليهودية، والذي لا يستوعب الزيادة السكانية بمعدل المواليد الطبيعي البالغ 2.81 طفل لكل امرأة.[30]

[30] Fact sheet-Demographic of east Jerusalem 2024/world council of churches

وتنعكس هذه القيود لتخلق أزمة سكن في البيت والأسرة الواحدة، تدفع ثمنها بصورة أكبر النساء والفتيات حيث يضطررن للعيش في أسر ممتدة وضمن مساحة مقيدة تفقد فيها خصوصيتها وحريتها التي هي مطلب أساسي لأي انثى.

ولا يقتصر تقييد وصول المقدسيين إلى الخدمات العامة بخدمات الإسكان، بل تتقاعس المؤسسات الرسمية التابعة للاحتلال بما فيها مؤسسة التأمين الوطني عن دفع المخصصات الاجتماعية للمقدسيين على اعتبار أنهم "مقيمون دائمون" والتي تساعدهم على تدبر أمور حياتهم ما ينعكس على الوضع المعيشي والاقتصادي لهم، وتصبح هناك حاجة لتلقيهم مساعدة قانونية لانتزاع حقهم من هذه المخصصات والتي أصبحت أكثر صعوبة بفعل اغلاق العشرات من المؤسسات المقدسية التي تضطلع بهذا المجال القانوني.

- **87% من أراضي شرقي القدس منهوبة يمنع فيها الفلسطينيون من البناء، مقابل 13% فقط مساحة مخصصة تمنح لهم.**
- **93% من تصاريح البناء يتم منحها للمستعمرين اليهود، مقابل 7% فقط تمنح للمقدسيين نظراً للإجراءات التمييزية والتكلفة العالية المرتبطة بها.**

كانت مدينة القدس قبل الاحتلال تشكل عصباً حيوياً في تقديم الخدمات الصحية في الضفة الغربية وخاصة أن معظم المستشفيات ذات الطابع الحيوي كانت تتركز في القدس مثل مستشفى المقاصد والعيون وغيرها.

منذ احتلال المدينة عام 1967 تغير واقع الخدمات الصحية المقدمة كغيره من القطاعات الآخرى، وفرضت تغييرات جوهرية مسّت بالمقدسيين والفلسطينيين كافة في بقية أنحاء الضفة الغربية.

حيث تعددت الجهات المقدمة للخدمات الصحية وأصبح واقع الرعاية الصحية يخضع لسياسة العزل الجغرافي التي فرضتها "اسرائيل"، كما انعكس على فرص حصول المقدسيين على الخدمات الصحية مع المستويات المختلفة من الحركة والتنقل المتاحة لهم. أصبح المقدسيون في الجزء الشرقي من المدينة والمقيمون ضمن حدود ما تسمى "بلدية القدس" يخضعون لنظام التأمين الصحي الإجباري الاسرائيلي والذي فرض عام 1995. في حين يتلقى المقدسيون في البلدات الواقعة خارج جدار الضم الخدمات الصحية التي تتولى مسؤوليتها السلطة الفلسطينية، حيث بلغ عدد مركز

الرعاية الصحية الأولية الحكومية 27 مركزا في محافظة القدس في العام 2023[31] تغطي 31 تجمعاً سكانياً خارج ما يسمى حدود "بلدية القدس"، بالإضافة إلى المراكز الصحية التي تتبع للأونروا وآخرى للقطاع الخاص.

يعاني المقدسيون في هذه المناطق من قيود على الحركة والتنقل للوصول إلى المستشفيات داخل جدار الفصل العنصري، على الرغم من أن المسافة لا تتعدى ال5 كيلومترات إلا أنهم مضطرون لإستصدار تصاريح تسمح لهم بعبور الجدار عبر الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش والتأخير المرتبط بها، ما يقلل من اقبالهم على المستشفيات في القدس بالنظر إلى العائق النفسي المرتبط بنظام التصاريح القاهر، وهذا من شأنه أن ينعكس سلباً أيضا على استدامة المستشفيات العاملة في القدس.

يوجد في القدس الشرقية 7 مستشفيات وبسعة سريرية قدرها 716 سرير، وهي مستشفى المقاصد، المطلع، الهلال الأحمر، الفرنساوي، العيون "سانت جون"، الأميرة بسمة، الجعبة، وتواجه هذه المستشفيات ضغوط مالية مع القرار الذي أصدرته "اسرائيل" عام 2005 والذي يحتم عليها دفع ضريبة البلدية "الأرنونا" على الرغم من أنها مصنفة مؤسسات خيرية، ما يفرض اعباءً مالية تدفع بها لتقليص الخدمات الطبية المقدمة لضمان عدم الإفلاس، جنباً إلى جنب مع انخفاض نسب التحويلات إلى مستشفيات القدس بالنظر إلى نظام التصاريح وظروف التنقل والعبور، حيث بلغت نسبة التحويلات الطبية إلى مستشفيات القدس 33% عام 2023 من اجمالي التحويلات، والتي انخفضت بمقدار 2% عن عام 2022 .[32] تؤثر التحديات المرتبطة باستدامة مستشفيات القدس أيضاً على العاملين والعاملات فيها، وتنذر بارتفاع في نسب البطالة في صفوفهم والتي تدفع الإناث فيها الفاتورة الأكبر باعتبارهن يشكلن النسبة الأكبر من العاملين في القطاع الصحي.

في القدس الشرقية تواجه النساء المقدسيات معيقات أمام تلقيهن الخدمات الطبية وخاصة النجابية ، في ظل عدم كفاية المراكز الطبية في الأحياء الفلسطينية والبالغ عددها 6 عيادات تديرها "بلدية القدس"، مقابل 25 عيادة في الأحياء اليهودية، و6 عيادات تديرها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وهذا العدد لا يلبي احتياجات السكان المتنامية.

[31] التقرير الصحي السنوي 2023-وزارة الصحة
[32] التقرير الصحي السنوي 2023-وزارة الصحة

تداعيات حظر خدمات الاونروا في القدس على الاوضاع الصحية والتعليمية للنساء والفتيات

أقر الكنسيت الاسرائيلي في 28 اكتوبر 2024 قانون بحظر نشاط "الأونروا" في القدس الشرقية التي يعتبرها الاحتلال "خاضعة للسيادة الاسرائيلية" على الرغم من الوضع القانوني لمدينة القدس في القانون الدولي بأنها أرض محتلة، وهذا يؤكد على مساعي الاحتلال في طمس قضية اللاجئين فتواجد الوكالة في القدس التي يعتبر الاحتلال أنها عاصمة له بشطريها ما هو إلا تذكير بكونه كيان محتل ولا يملك السيادة.

يقع مقر وكالة الأونروا في حي الشيخ جراح بالقدس ويعتبر نقطة الإرتكاز لعملها في المدينة وفي الضفة الغربية كافة، بالتالي فإن التداعيات الكارثية لبدء تنفيذ الحظر الاسرائيلي على أنشطة الأونروا والذي دخل حيز التنفيذ في 29 يناير 2025 لن تقتصر على لاجئي القدس فقط بل تمتد لتشمل لاجئي الضفة الغربية كافة، حيث يشرف المقر على تقديم الخدمات لأكثر من 850 الف لاجيء في الضفة الغربية وأكثر من 100 الف لاجيء في القدس يتلقون خدمات صحية وتعليمية واجتماعية وقروض صغيرة غيرها.

ستتأثر حياة 16344 لاجيء في مخيم قلنديا و16419 لاجيء في مخيم شعفاط ويحرمهم من تلقي الخدمات الصحية والتعليمية إلى جانب خدمة جمع النفايات التي تقدمها الأونروا.[33] في الوقت الذي لا تتوفر فيه البدائل أمام المقدسيين الذين لا يملكون الحق في التأمين الصحي في القدس لأسباب مختلفة.

وستحرم آلاف اللاجئات المقدسيات من الخدمات الطبية التي تقدمها الأونروا والتي تشمل رعاية النساء الحوامل، تنظيم الأسرة، رعاية الأطفال حتى سن 3 سنوات، الصحة النفسية، علاج الأمراض المزمنة إلى جانب أقسام الطوارىء وطب الأسنان، ما سيزيد من الأعباء المالية والجسدية المترتبة على البحث عن بدائل آخرى.

يتلقى اللاجئون المقدسيون تعليمهم في 7 مدارس تابعة للأونروا تضم حوالي 1800 طالب وطالبة إضافة إلى 350 طالب تعليم مهني في كلية تدريب قلنديا، ومع قرار الحظر وعدم توافر بدائل آخرى فإن تعليم هؤلاء الطلبة على المحك والذي ستتأثر خلاله الفتيات على نحو خاص، وسينعكس على الأمهات باعتبارهن مقدم الرعاية الأول في الأسرة ويزيد من المسؤوليات الأسرية الملقاة على

[33] وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين -الاونروا

عاتقهن، إلى جانب الأثر الاقتصادي المتمثل بفقدان مئات المعلمين والمعلمات وظائفهم ثم يلقي بهم قسراً في عداد العاطلين عن العمل.

ومع توقف خدمات جمع النفايات التي تقدمها الأونروا ، ستظهر تداعيات كارثية بيئية وصحية تهدد حياة آلاف اللاجئين، مع تكدس شوارع المخيمات بالنفايات غير المعالجة وما يترافق معها من انتشار للأمراض والأوبئة المنقولة مع جذبها للحشرات والقوارض.

الأوضاع الاقتصادية في مدينة القدس

أبرز مؤشرات سوق العمل

بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الأفراد(15 سنة فأكثر) في محافظة القدس 37.1% في العام 2022 ، وبلغت نسبة مشاركة الأناث في القوى العاملة في محافظة القدس 10.2% من مجموع الإناث 15 سنة فأكثر للعام 2022 مقابل 64.9% نسبة مشاركة الذكور.[34] فيما بلغت نسبة الإناث خارج القوى العاملة 89.8% مقابل 35.1% للذكور.

وتشير هذه المشاركة المنخفضة إلى أن اقتصاد القدس غير قادر على توليد فرص عمل جديدة وخاصة للإناث، فيما تعد المشكلة أقل حدة لدى الذكور بسبب فرص العمل المتاحة لهم في السوق الاسرائيلي.

[34] كتاب القدس الاحصائي السنوي 2024

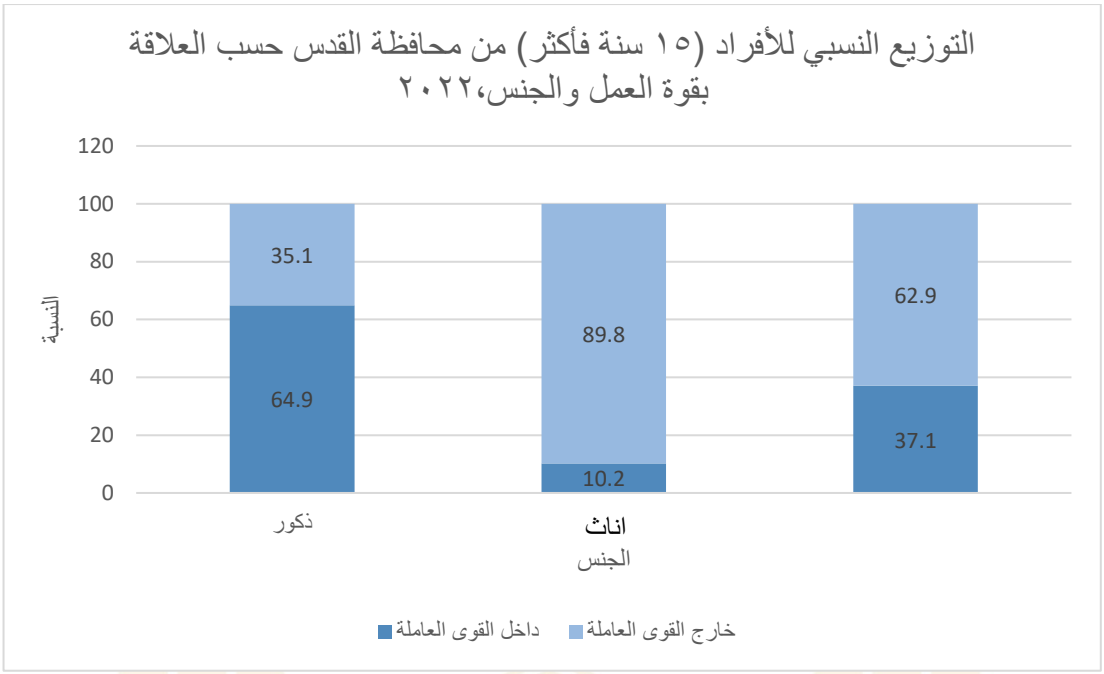

المصدر:الاحصاء الفلسطيني

بلغت نسبة العاملين في محافظة القدس 96.8% للعام 2022، بواقع 94% للإناث مقابل 97.2% للذكور، وبحسب البيانات الرسمية فإن 88.9% من العاملين هم مستخدمون بأجر فيما يعد 4.7% منهم يعملون لحسابهم الخاص، بالمقابل بلغت نسبة البطالة في محافظة القدس بين الأفراد (15 سنة فأكثر) 3.2% بنسبة 5.9% إناث و 2.8% ذكور.

يتوزع في قطاع الخدمات والفروع الآخرى النسبة الأكبر من العاملين من محافظة القدس بنسبة 30.6% ويليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة 26.5% ما يجعل اعتماد مدينة القدس على القطاع السياحي والخدمات المرتبطة به بصورة كبيرة، وبحسب المؤشرات الرئيسية للنشاط الفندقي في محافظة القدس في نهاية العام 2022، يتواجد 22 فندقا عاملاً بلغ متوسط عدد العاملين فيه 213 أنثى مقابل 577 ذكر.

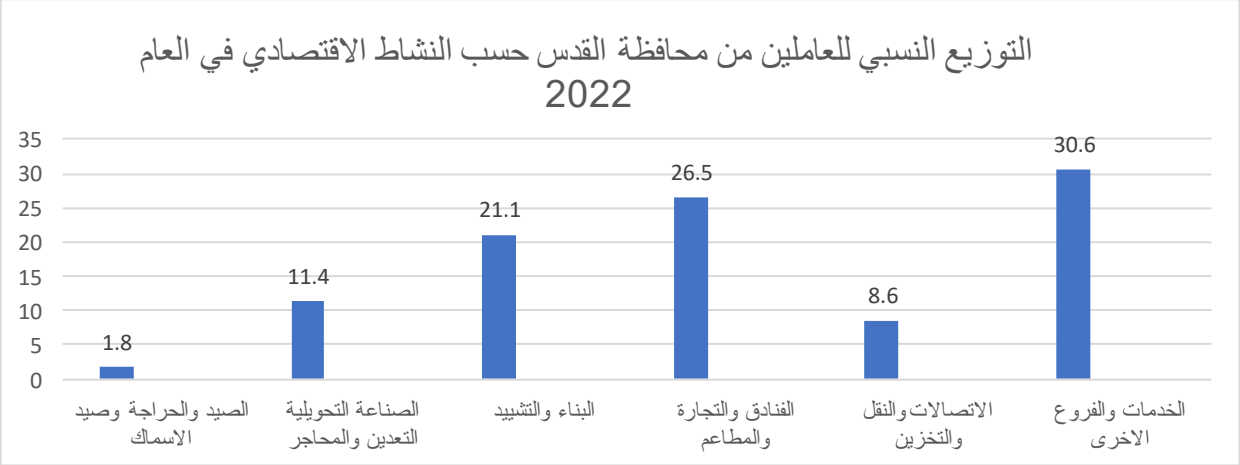

المصدر :الاحصاء الفلسطيني

الأثر الاقتصادي للإنتهاكات الاسرائيلية في مدينة القدس

ادى بناء جدار الفصل العنصري لشل الحياة الاقتصادية في البلدات والاحياء الواقعة خلف الجدار مع قضمه للأراضي المحيطة به واغلاقه لعشرات المنشآت والمصانع ، الى جانب الاراضي الزراعية التي نهبت وحرم اصحابها من الوصول اليها واستخدامها، تتأثر النساء بصورة مباشرة باعتبارهن يشكلن من العاملين في هذا القطاع، شكلت محافظة القدس أقل نسبة للمساحة المزروعة بنسبة 0.9% خلال العام الزراعي 2020-2021.[35] وبلغ عدد الحائزين الزراعيين في محافظة القدس 2542 حائزا زراعيا للعام الزراعي 2021-2022.[36]

وفي القدس الشرقية أدت السياسات الاسرائيلية المتمثلة بضمها عنوة عام 1967 ، وبناء الجدار العازل عام 2001 الذي عزل المدينة عن امتدادها الجغرافي وفصلها عن بيئتها الطبيعية في الضفة الغربية ، لإحداث فصل منهجي وتدريجي لاقتصاد القدس الشرقية عن بقية الاقتصاد الفلسطيني على الرغم من أهميتها التاريخية واعتبارها المركز السياحي والثقافي والروحي للفلسطينين في كافة الاراضي الفلسطينية.

كما أدى الاستبعاد المنهجي للقدس الشرقية عن "اسرائيل" بالسياسات التمييزية التي تقيد وصول المقدسيين للخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الاسكان والبنية التحتية ، والتي بطبيعة الحال اثرت بصورة مباشرة على جودة رأس المال البشري المقدسي الذي هو ركيزة اساسية لإحداث تطور في اقتصاد القدس الشرقية، الى جانب سياسات الاستيطان التي تعيق احداث اثر تنموي.

---

[35] النتائج الاولية للتعداد الزراعي في فلسطين-الاحصاء الفلسطيني
[36] كتاب القدس الاحصائي السنوي 2024

وكنتيجة للسياسات الاسرائيلية المتبعة على مر العقود ، أصبح اقتصاد القدس الشرقية منفصل تماما عن الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلي وغير مندمج بأي منهما، حيث يعتمد هيكليا على اقتصاد الضفة الغربية للحفاظ على تجارة السلع والخدمات وقسرا على الاسواق الاسرائيلية التي يجب ان يتوافق مع لوائحها وانظمتها.الامر الذي يترك اقتصاد القدس الشرقية يتدبر امره بنفسه وامام تحديات كبيرة تعيق تطوره.[37]

يعاني اقتصاد القدس الشرقية من حالة من التذبذب وعدم الاستقرار بفعل الواقع السياسي ، خاصة وان المدينة تعتمد في اقتصادها على القطاع السياحي والانشطة المرتبطة به والذي يشكل 40% من اقتصاد القدس الشرقية، الى جانب القطاع التجاري بصورة كبيرة. وهي من اكثر القطاعات تضررا في حالات الاضطرابات الامنية، والتي شهدت تراجعا كبيرا فيما يتعلق بالسياحة الداخلية من الضفة الغربية ودمّر أكثر بعيد بناء الجدار العازل عام 2002 .

الى جانب العائق السياسي تظهر العقبات المالية امام تطور اقتصاد القدس الشرقية حيث يواجه المقدسيون عوائق في الحصول على التمويل والائتمان سواء لاغراض الاستهلاك او الاستثمار او الاسكان، في الوقت الذي يمنع فيه الاحتلال اي تواجد للبنوك الفلسطينية في القدس الشرقية ،يضطر المقدسيون للتعامل مع البنوك الاسرائيلية المحدودة ولا تغطي الاحتياجات الاساسية، ويشكل حاجز اللغة عائقا اضافيا امام المقدسيين للتعامل مع البنوك المقدسية ، حيث العمليات والمعاملات المصرفية باللغة العبرية التي لا يتقنها كافة المقدسيين ، كما ان الخوف من فقدان الممتلكات من الاراضي والمنازل والشركات لصالح الكيان الاسرائيلي في حال عدم القدرة على سداد قيمة القرض هو عائق حاسم.

أكثر من 30 ألف عقار في القدس مهدد بالهدم ما سيؤدي لإلحاق خساشر اقتصادية بحياة نحو 100 الف مقدسي.

الأحوال المعيشية لسكان القدس

تأثرت الأحوال المعيشية والظروف الاجتماعية والاقتصادية للمقدسيين بفعل السياسات الاسرائيلية التي أثرت بطبيعة الحال على مستويات معيشتهم وإسكانهم وخدمات الصحة والتعليم التي يتلقونها.

[37] تقرير للأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)

مصادر الدخل للأسر المقدسية

في القدس الشرقية تشكل قطاعات العمل الاسرائيلية مصدر الدخل الرئيسي لحوالي 54% من الأسر المقدسية، تليها الأجور والرواتب من القطاع الخاص المحلي بنسبة 13.1%، ثم الشركات العائلية كمصدر دخل ل 6% من العوائل المقدسية، الأجور والرواتب من الهيئات العامة الدولية 3.3% ، ومصادر آخرى بنسبة 1.8%.

تشير هذه المؤشرات على الاعتماد الكبير للإقتصاد المقدسي على مصادر الدخل الاسرائيلية، ومن هذا المنطلق تتبع اسرائيل سياسات لإفقار المقدسيين ضمن تخطيطها الممنهج لخلق بيئة قهرية طاردة لهم من المدينة، تتمثل بهدم المنازل والمنشأت التجارية، وفرض أنواع مختلفة من الضرائب على الرغم من إهمال بنتيهم التحتية والخدمات الأساسية المرتبطة بها، وفرض غرامات تعسفية على التأخر في دفع الضرائب. إلى جانب فرض تكاليف معيشة مماثلة مع المستعمرين في القدس الغربية على الرغم من فجوة الأجور مقارنة بسكان القدس من المستعمرين اليهود، وهذا ما تشير إليه الأرقام، حيث يبلغ متوسط دخل المستعمر الاسرائيلي في القدس الغربية 42 ألف دولار سنوياً وهذا يعادل 9 أضعاف دخل الفلسطيني في القدس.[38]

وفقاً لمعطيات نشرها جهاز الاحصاء المركزي الاسرائيلي في مايو 2023 فإن 78% من المقدسيين غير راضيين عن وضعهم الاقتصادي، بالمقابل فإن 74% من المستعمرين في المدينة راضون عن وضعهم.

يتراوح دخل الفرد المقدسي بين 1380 و2200 دولار شهريا، 40% من نفقات الأسرة المقدسية تستنزف لتغطية نفقات السكن (857 دولاراً شهرياً) في الوقت الذي يبلغ فيه متوسط استهلاك الأسرة الشهري 2142 دولار، بالتالي فإن 78% من المقدسيين يجدون صعوبة في تغطية النفقات الشهرية، بالمقابل فإن 23% فقط من المستعمرين يجدون صعوبة في ذلك.[39]

المرأة المقدسية في سوق العمل الاسرائيلي

لا تتعدى نسبة مشاركة المرأة المقدسية في سوق العمل في القدس الشرقية 13% ، ويعود هذا لاسباب كثيرة ابرزها اجراءات الاحتلال وعنف المستعمرين في المدينة والسياسات التمييزية في الاجور والتي تشكل عاملا طاردا للمرأة المقدسية من المشاركة في سوق العمل الاسرائيلي ، الى

[38] المصدر السابق

[39] المعطيات نشرها جهاز الاحصاء المركزي الاسرائيلي في مايو 2023

جانب كون اللغة العبرية معيق امام انخراطها في سوق العمل الاسرائيلي ، 60% من النساء المقدسيات ليس لديهن معرفة شفهية باللغة العبرية[40]، ومع هذه المشاركة المنخفضة يصبح للاسرة معيل واحد وهذا لا يكفي في ظل مستوى المعيشة المكلف.[41]

وبعد احداث السابع من اكتوبر 2023 ارتفعت نسبة الباحثين عن عمل في القدس المحتلة الى 500% وفقا لمعطيات سلطة التشغيل في بلدية الاحتلال ، ويعود ارتفاع اعداد العاطلين عن العمل في القدس الى عدة اسباب:

- فصل تعسفي للمقدسيين العاملين في المؤسسات الاسرائيلية بادعاء " التحريض" على منصات التواصل الاجتماعي.
- سياسة الشركات والموسسات الاسرائيلية بتقليص اعداد موظفينها جراء الحرب ، وإيلاء أولوية الاستمرار في العمل للمستعمرين.
- تزايد العنف ضد الفلسطينين العاملين في الجهات الاسرائيلية من قبل المستعمرين وقوات الاحتلال ما يدفع بهم لترك وظائفهم.
- استفزازات المستعمرين اليومية التي تعطل الاسواق والمحال التجارية خاصة في البلدة القديمة ، الى اجنب إغلاق سلطات الاحتلال اسواق القدس والمحال التجارية المقدسية في الاعياد اليهودية تحت تهديد السلاح.
- اغلاق الحواجز المؤدية الى القدس ونصب حواجز اضافية تعرقل المقدسيين من الوصول الى اماكن عملهم.

تقود هذه الاجراءات الى افقار العائلات المقدسية وارتفاع معدلات الفقر والفقر المدقع بينها ،72 % من العائلات الفلسطينية في القدس الشرقية تعيش تحت خط الفقر مقارنة ب 26% من عوائل المستعمرين ، بالتالي فإن 81% من الاطفال الفلسطينيون يعشيون تحت خط الفقر مقارنة ب 36% من اطفال المستعمرين.[42]

وبالنظر الى هذه المؤشرات تترك العوائل المقدسية امام ظروف معيشية صعبة ومهددة بالفقر ، تتحمل فيها النساء العبء الاكبر وترتد تداعياتها على الاحوال النفسية والاجتماعية لهن ، بخاصة النساء المعيلات لأسرهن ويواجهن تحديات في توفير الاحتياجات المعيشية الاساسية وتغطية

---

[40] تقرير بعنوان "لماذا لا تندمج المرأة المقدسية في سوق العمل"

[41] دراسة اجرتها جامعة القدس

[42] East Jerusalem : facts and figures 2019

نفقاتها وترتفع معدلات الفقر لديهن، حيث تظهر التقارير ان الاسر التي ترأسها نساء أكثر عرضة للاصابة بالفقر، حيث بلغت معدلات الفقر في الاسر التي ترأسها نساء في الضفة الغربية (11.9%) مقارنة بالاسر التي يرأسها ذكور (11.5%).[43]

الإنتهاكات الدينية في مدينة القدس

تشهد مدينة القدس منذ عقود حرباً دينية إسرائيلية مكتظة بالأصناف المتعددة من التهويد والاعتداء على الوجود الديني الإسلامي والمسيحي في المدينة في انتهاك لما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من حق الإنسان في حرية العبادة وإقامة الشعائر الدينية.

لعل أبرز هذه الإعتداءات وفي مقدمتها محاولة تغيير الطابع الإسلامي للمسجد الأقصى من خلال الحفريات أسفله والاعتداءات المتكررة على المصلين والمرابطين فيه، والاقتحامات الشهرية للمسجد من قبل الجماعات اليهودية المتطرفة مثل جماعات الهيكل في تشجيع لآلاف المستعمرين على اقتحام الأقصى والمصحوبة بحركات استفزازية تتمثل برفع الأعلام الاسرائيلية في محاولة لفرض السيادة وأداء الصلوات التلمودية والغناء والرقص، وقد خصصت وزراة "التراث" الاسرائيلية مبلغ 550 ألف دولار أمريكي لهذا الغرض.

إلى جانب التشديدات العسكرية من قبل جيش الاحتلال على دخول المسجد وتقييد وصول المسلمين إليه في شهر رمضان المبارك وأيام الجمعة، إضافة لقرارات الإبعاد التعسفية التي يصدرها بحق المصلين والتي بلغت 412 قرار ابعاد للعام 2023 ولا تستند لأي تهمة أو سبب ولعل أبرزها قرارات الإبعاد بحق المقدسية هنادي الحلواني التي حرمت من الوصول إلى ساحات الأقصى وأبوابه والتي بلغ عدد سنوات ابعادها 7 سنوات.

وفيما يتعلق بالمقدسات المسيحية، تتعرض الكنائس لمضايقات تشمل الإعتداءات على رجال الدين والمصلين، والتخريب المتعمد للأديرة والكنائس، بالإضافة إلى محاولات الاستيلاء عليها بطرق غير قانونية في ظل ما تواجهه من صعوبات في الحصول على تراخيص الترميم والتوسع، تترافق هذه الإنتهاكات عم فرض قيود على احتفالات الأعياد الدينية والتضييق على الحجاج المسيحيين.

[43] مسح الانفاق الاسري والفقر في الضفة الغربية 2023-الاحصاء الفلسطيني

تتحمل المرأة المقدسية عبئاً إضافياً في مواجهة هذه الانتهاكات، وتتعرض للمضايقات أثناء دخولها للمسجد الاقصى وتواجه الاعتقالات والاستدعاءات المتكررة، ومع ذلك تبقى في مقدمة الصفوف للدفاع عن مقدساتها.

توجهات الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة في تعزيز صمود القدس والمقدسيين.

لطالما كانت القدس على رأس أولويات أجندة عمل الحكومة الفلسطينية، ولا تتوانى الحكومة عن أي جهد في سبيل دعم المدينة القدس وسكانها، والعمل على الحفاظ على طابعها التاريخي والديني، مع تعزيز حضورها في النسيج الوطني الفلسطيني، إلى جانب الحد من التحديات المفروضة من قبل الاحتلال، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، وذلك عبر الخطط الاستراتيجية وبرامج العمل التي تساهم في تمكين المواطنين وتعزيز استقرارهم.

وفي هذا السياق، تُبذل مساعٍ لإعادة ربط المدينة بمحيطها الفلسطيني، مع تكثيف الجهود لضمان استمرار الخدمات الأساسية، وتقديم الدعم اللازم للأسر المتضررة. كما يجري العمل على تطوير مشاريع تهدف إلى تعزيز صمود المواطنين في المناطق المستهدفة من قبل الاحتلال، من خلال توفير احتياجاتهم الأساسية وتحسين أوضاعهم المعيشية.

يمكن تلخص أبرز الجهود التي بذلتها الحكومة التاسعة **لتعزيز صمود المقدسيين كما يلي:**[44]

- **تقديم الخدمات للمقدسيين والعمل على تحسينها:** مثل خدمات الصحة والتعليم والبنية التحتية، وفي هذا الإطار يتم تنفيذ لقاءات واجتماعات مع شبكة مستشفيات القدس الشرقية ومع مديرية التربية والتعليم في القدس وضواحيها لرصد احتياجات المقدسيين، إلى جانب إنشاء شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني ولجان الأحياء في مدينة القدس وتنفيذ زيارات ميدانية تفقدية.

إلى جانب تقديم الخدمات القانونية للمواطن المقدسي وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2018 بالنظام المالي لدعم صمود المقدسيين حيث يتم متابعة الملفات والقضايا في المحاكم الاسرائيلية وفي دوائر الإجراء والتنفيذ الرسمية.

[44] تقرير الاداء "مائة يوم من عمل الحكومة التاسعة عشرة"

كما وتعمل على دعم السكان مادياً عبر تقديم المساعدات المالية على خلفية الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة وتستهدف الأسر المقدسية الفقيرة والمتضررة من سياسات الاحتلال.

- **حماية المقدسات:** تنفذ وزارة السياحة ووزارة شؤون القدس جولات تفقدية للبلدات المقدسية ضمن جهود تعزيز التنمية والوجود الفلسطيني في المدينة والحفاظ على الهوية الدينية والثقافية فيها.
- **تمكين الاقتصاد المحلي** دعم المشاريع الصغيرة والتجار المقدسيين لمواجهة القيود الاقتصادية المفروضة. وفي هذا السياق وقعت وزارة الاقتصاد الوطني ثمانية مشاريع ممولة بقيمة 426 مليون دولار من اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي مع المؤسسات غير الحكومية في القدس والعاملة في قطاعات مثل السياحة والتجارة الإلكترونية وتمكين الشباب.
- **مواجهة السياسات الإسرائيلية:** التصدي لعمليات التهجير وهدم المنازل والإستيلاء على الأراضي حيث يتم تقديم باقة مختلفة من الخدمات للمقدسيين لتعزيز صمودهم في المدينة منها مساعدات متعلقة بدعم رخص البناء ومساعدات هدم المنازل المتمثلة بصرف مبالغ مالية بحسب حالة ونوع الهدم.
- **الحراك الدولي:** حشد الدعم السياسي والدبلوماسي لإبراز معاناة المقدسيين والتصدي للإنتهاكات الاسرائيلية، وفي سياق تعزيز المناصرة وفضح انتهاكات الاحتلال تعمل وزارة شؤون المرأة على تسليط الضوء على قضايا المرأة المقدسية في المحافل المحلية والإقليمية والدولية، وتعقد وزارة شؤون القدس لقاءات عديدة مع السفراء والقناصل وممثلي البعثات الدبلوماسية لوضعهم في صورة الأوضاع الراهنة في المدينة، وتقود عملية تحديد الأولويات لسكان مدينة القدس في قطاعات حيوية أساسية مثل الصحة والتعليم والإسكان لتنفيذ التدخلات التنموية المطلوبة.
- **وعلى صعيد الحراك المحلي:** تعقد الوزارة لقاءاتها مع مؤسسات القدس الأهلية لبحث تطور الأوضاع في المدينة وآليات تعزيز المواطنين موازاة مع متابعة مستوى الخدمات الأساسية المقدمة لهم. كما تقدم مساعدات للمؤسسات والجمعيات والأندية المقدسية عبر تقديم مبالغ مالية سنوية تدعم المصاريف التشغيلية لهذه المؤسسات.

➢ قائمة لمصادر والمراجع:

المصادر العربية:

- تقرير "الفلسطينيون نهاية 2024" – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- تقرير "آثار الجدار العنصري على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين"–مركز الأبحاث الفلسطيني.
- الموقع الرسمي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق شؤون الإغاثة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (OCHA).
- الموقع الرسمي للجمعية الفلسطينية للشؤون الدولية.
- تقارير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين – الأونروا.
- تقرير "المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية 2023" – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- "كتاب القدس الاحصائي السنوي 2024" – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- "النتائج الأولية للتعداد الزراعي في فلسطين 2021" – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- "مسح الانفاق الأسري والفقر في فلسطين 2023" – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- تقارير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).
- تقرير "خلاصات التقرير السنوي حال القدس 2023" – مؤسسة القدس الدولية.
- تقرير "الاحتلال يمدد إغلاق مؤسسات فلسطينية بالقدس" – مؤسسة القدس الدولية.
- تقارير الانتهاكات الاسرائيلية لمحافظة القدس.
- الكتاب الاحصائي السنوي – وزارة التربية والتعليم العالي.
- تقرير"المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية" – EU NEIGHBOURS south
- تقرير الأداء مائة يوم من عمل الحكومة التاسعة عشر–الامانة العامة لمجلس الوزراء.

المصادر الأجنبية:

- Fact sheet–Demographic of east Jerusalem 2024/world council of churches
- Jerusalem story–the Israeli Measures impacting Palestinian education in east Jerusalem"2023
- Forbidden Families – Family Unification and Child Registration in East Jerusalem East Jerusalem: facts and figures 2019